سام
للحقوق والحريات

خطاب الكراهية في البيئة الرقمية.. التشخيص والمعالجات

www.samrl.org

اليمن - سبتمبر 2022

سام
للحقوق والحريات

سام
للحقوق والحريات

مشروع الحقوق الرقمية

نافذه حقوقية غير ربحية لمنظمة سام بدعم من إنترنيوز، يهدف للتعريف بالحقوق الرقمية، ورصد الانتهاكات الرقمية بحق المستخدمين للفضاء الرقمي
حيث تعمل على مناصرة الحقوق الرقمية لليمنين بهدف الوصول إلى فضاء رقمي آمن وعادل وحر. وتتيح تقديم البلاغات عن الانتهاكات الرقمية ،وتساهم في توثيق الانتهكات من خلال النافذة , وتشكيل قاعدة بيانات عن الانتهكات الرقمية وتعمل النافذة خلال إصدار دراسات وأبحاث حول النشاط الرقمي، والحقوق الرقمية والأمان الرقمي ، وتخطيط وإدارة حملات المناصرة المحلية والدولية.

www.samrl.org

مقدمة

يخوض اليمنيون معارك كلامية في ميادين المنصات الاجتماعية، والفضاءات الإلكترونية بشكل عام، منذ 2011 وحتى الوقت الراهن، ومع الأيام تزداد ضراوة هذه المعارك، إلى حد يتعذر معه السيطرة عليها، إذ وفي كثير من الحالات يتجاوز الأمر حدود التراشقات والتلاسن، ويتعداه إلى خطابات مشحونة بالكراهية والتحريض الذي يفضي إلى جرائم بشعة وممارسات عنفية على أرض الواقع.

لغة الكراهية ليست وليدة الحرب الراهنة، فهي متجذر في الوجدان الجمعي، منذ ما قبل الحرب المشهودة، باعتبارها أحد العوامل البنيوية للصراع بين المجموعات، غير أن عواقب خطاب الكراهية وتأثيراته في الوقت الحاضر، أكثر تدميرا وخطورة، من ذي قبل، بالنظر إلى ما تمثله منصات التواصل الاجتماعي من كونها وسائل مساهمة بشكل رئيسي في تضخيم ونشر الكراهية على نطاق واسع، وكذا زيادة حدة الانقسام والتشظي المجتمعي.

يمكن الحديث عن علاقة تبادلية بين خطاب الكراهية والحرب، ففي الوقت الذي أنتجت فيه الحرب خطابات كراهية، أدت خطابات الكراهية هذه إلى إطالة أمد الصراع، أو على الأقل أسهمت في إجهاض المحاولات الرامية إلى وضع حد للحرب، وهو ما يضعنا أمام فرضية -إن لم تكن حقيقة- أن: "خطاب الكراهية" سبب/ ونتيجة للصراع، في آن.

علاوة على ذلك، فقد أنتجت الحرب مصطلحات ازدرائية جديدة لم تكن مألوفة في السابق، كما أسهمت في إبراز مصطلحات قديمة وعززت من تداولها لدى أطراف الصراع ومشايعيهم (أفراد ومؤسسات إعلامية) الذين يستخدمونها لوصم الآخر بصفات مغرقة في السلبية والعداوة.

سنتطرق في هذا التقرير، إلى الحديث عن ظاهرة تفشي خطاب الكراهية في البيئة الرقمية، والجهات المسؤولة عن ذلك، بالإضافة إلى الوقوف على تداعيات هذا الخطاب، وما الإجراءات التي من شأنها أن تحد من تفشي خطاب الكراهية وتخفف من تداعياته، مع مراعاتنا لمبادئ الصحافة الحساسة للنزاعات، في إعداد هذا التقرير.

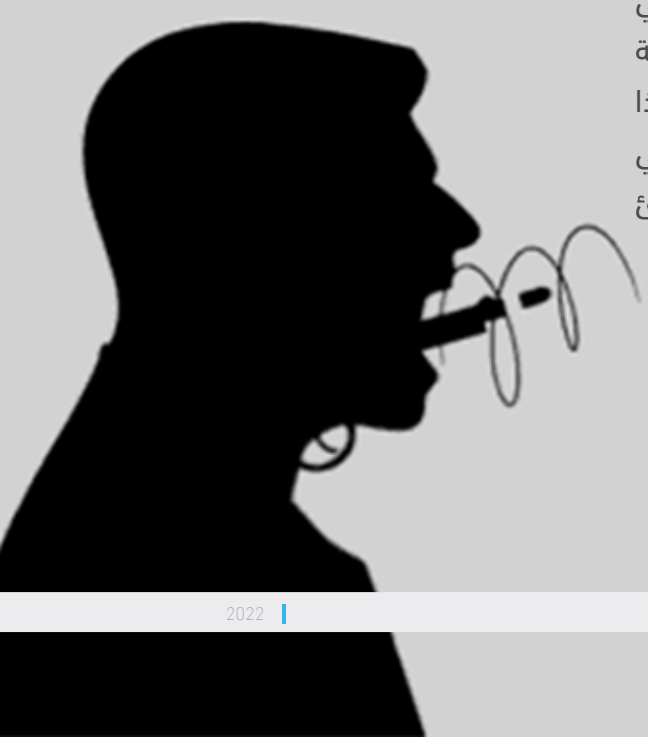

إطار مفاهيمي

تُعرِّف استراتيجية وخطة عمل الأمم المتحدة بشأن خطاب الكراهية خطاب الكراهية بأنه ... « أي نوع من التواصل في الكلام أو الكتابة أو السلوك، يهاجم أو يستخدم لغة تحقيرية أو تمييزية مع الإشارة إلى شخص أو مجموعة على أساس هويتهم، وبعبارة أخرى، بناءً على دينهم أو عرقهم أو جنسيتهم أو لونهم أو جنسهم أو أي عامل هوية آخر».

وتحدد الاستراتيجية ثلاث سمات رئيسية لـ «خطاب الكراهية» كالتالي:

1. يمكن نقل الكلام الذي يحض على الكراهية من خلال أي شكل من أشكال التعبير، بما في ذلك الصور والرسوم المتحركة والميمات والأشياء والإيماءات والرموز ويمكن نشرها في وضع عدم الاتصال أو عبر الإنترنت.

2. خطاب الكراهية "تمييزي" - متحيز ، متعصب، غير متسامح - أو "ازدرائي" - بعبارة أخرى ، متحيز أو محتقر أو مهين - لفرد أو مجموعة.

3. يشير الكلام الذي يحض على الكراهية إلى "عوامل الهوية" الحقيقية أو المزعومة أو المفترضة لفرد أو مجموعة بمعنى واسع: "الدين، والعرق ، والجنسية ، والعرق ، واللون ، والأصل، والجنس".

إطار قانوني

لا توجد مادة في القانون اليمني، تعالج/ تمنع "خطاب الكراهية" على الإنترنت، وتتناوله بشكل محدد وصريح، ومع ذلك، توجد نصوص عامة تطرقت للموضوع بشكل عام، حيث نصت المادة 56 من مسودة الدستور الجديد الصادر في يناير 2015 (انبثق عن مخرجات مؤتمر الحوار الوطني ولم يُنفذ) "تعمل الدولة على ترسيخ قيم الإخاء والتسامح والتعايش، ونبذ ثقافة الكراهية وتمجيد الحروب والتحريض المذهبي والطائفي والمناطقي، و يجرم تكفير المسلمين أفرادا كانوا أو جماعات، كما يجرم ازدراء وسبّ الدين الإسلامي وكافة الأديان السماوية والإساءة للأنبياء والرسل".

بالإضافة إلى ذلك، تنص المادة (136) من القانون رقم(12) لسنة 1994م بشأن الجرائم والعقوبات على الآتي: "يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاث سنوات كل من أذاع أخبارا أو بيانات أو إشاعات كاذبة أو مغرضة أو أية دعاية مثيرة وذلك بقصد تكدير الأمن العام أو القاء الرعب بين الناس أو إلحاق ضرر بالمصلحة العامة"، وتضيف المادة (194) "يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاث سنوات أو بالغرامة... من حرض علنا على ازدراء طائفة من الناس أو تغليب طائفة وكان من شأن ذلك تكدير السلم العام.

وتنص المادة (103) من قانون رقم(25) لسنة 1990م بشأن الصحافة والمطبوعات، على يلتزم كل من العاملين في الصحافة المقروءة والمسموعة والمرئية وبصفة خاصة المسئولين في الإذاعة المسموعة والمرئية وكل من صاحب الصحيفة ورئيس التحرير المسئول وصاحب المطبعة ودور النشر والصحفيين بالامتناع عن طباعة ونشر وتداول وإذاعة: "ما يؤدي إلى إثارة النعرات القبلية

أو الطائفية أو العنصرية أو المناطقية أو السلالية وبث روح الشقاق والتفرقة بين أفراد المجتمع أو ما يدعو إلى تكفيرهم. بالإضافة إلى "ما يؤدي إلى الإخلال بالآداب العامة وما يمس كرامة الأشخاص والحريات الشخصية بهدف الترويج والتشهير الشخصي". وكذلك "التحريض على استخدام العنف والإرهاب".

المستشار القانوني د. صالح الجهوري: "بالرغم من خلو التشريعات اليمنية من قانون خاص، للجرائم المعلوماتية وبالأخص (الجرائم المرتكبة على السوشيال ميديا)، إلا أن ازدياد حجم تلك الجرائم الواقعة عبر الإنترنت، يقتضي تطبيق النصوص المذكورة في قانون العقوبات اليمني النافذ؛ لردع مرتكبي هذه الجرائم، لكن هذا الأمر لا يعني التخلي عن إصدار قانون خاص لمكافحة جرائم النشر الإلكترونية. موقع "عدن حرة" - أغسطس 2022.

بدورها، قالت المحامية "هبة عيدروس" لـ "منصتي 30" (بتاريخ فبراير 2022) : "بالنظر إلى الواقع تجلى لنا مدى اتساع الهوّة بين القوانين الجنائية اليمنية من جهة وتطور الجريمة من ناحية أخرى. لذلك نحن بحاجة ضرورية لإدخال تعديلات على القانون الجنائي بشقيه الاجرائي والموضوعي وإلى تشريع جنائي خاص بمكافحة جرائم تقنية المعلومات ليتسنى للمشرع والقضاء حماية الحقوق والمصالح وللمواطنين بالدفاع القانوني عن حقوقهم الأصلية المكفولة وفق الشرع والقانون".

مصطلحات خطاب الكراهية

غالبًا ما ينشأ خطاب الكراهية من الإطار المفاهيمي «نحن مقابل هم» ، حيث يميز الأفراد بين المجموعة التي يعتقدون أنهم ينتمون إليها ، أو «داخل المجموعة» ، عن «المجموعة الخارجية». يتم تقسيم الكلام الذي يحض على الكراهية تجاه المجموعات الخارجية إلى ثلاث فئات رئيسية في هذا التحليل. الأول ، الذي غالبًا ما يرتبط بخطاب الكراهية ، ينطوي على نزع الصفة الإنسانية عن الجماعة الخارجية وأعضائها وإضفاء الشيطانية عليهم. والثاني ينتقل من المفهوم إلى المادي ويتضمن التحريض على العنف وحتى الموت ضد الجماعة الخارجية. ومع ذلك ، قبل هاتين الفئتين الأكثر كثافة، غالبًا ما تتعرض المجموعات الخارجية لأنواع مختلفة من الكلام السلبي ، والتي يشار إليها هنا باسم فئة الإنذار المبكر، وفيها يتم إنشاء ديناميكية داخل المجموعة («نحن») مقابل مجموعة خارجية («هم») ، وتمييز «هم» كمجموعة منفصلة بأفكار ومعتقدات مختلفة. وفقا لـ مجلس بحوث العلوم الاجتماعية (منظمة دولية غير ربحية مستقلة) - نوفمبر 2020.

ساهمت الحرب في تفشي خطاب الكراهية، واستولدت مصطلحات ازدرائية وتحقيرية لم تكن مألوفة/ كما أذكت مصطلحات قديمة وأعادتها إلى واجهة المشهد الصراعي.

وفي هذا الإطار، رصدنا، بعضًا من هذه المصطلحات، التي يُطلقها أطراف الصراع ومناصروهم ضد خصومهم، ويتم استخدامها في سياق ازدرائي تحقيري، كما أن بعضها تستخدم في سياق تمييزي متعالي.

المصطلح	المستهدف
مرتزق/عميل/ خائن/ داعشي/ تكفيري/ بقايا الأحباش/ بقايا الأتراك	مصطلحات يُطلقها الحوثيون على معارضيهم ومخالفيهم في الرأي والمعتقد
هشهشي/ سلالي/رافضي/ متورد/ مجوسي/فُرس	مصطلحات يطلقها البعض ضد المنتمين للسلالة الهاشمية، وتستخدم في سياق ازدرائي
أقيال/ حميري/ قحطاني/	مصطلحات تُستخدم لتمييز اليمنيين على أساس انتمائهم المتأصل للأرض اليمنية
جنوبي/ حركشي/انفصالي/ جعربي/ عملاء الإمارات/ لحوح	مصطلحات يستخدمها بعض سكان المحافظات الشمالية، ضد آخرين من المحافظات الجنوبية
دحباشي/ برغلي/ شمالي/ زيود	مصطلحات يُطلقها سكان المحافظات الجنوبية، على آخرين من المحافظات الشمالية
عرب 48/ مثلث الدوم/ القرود/ أصحاب القرية/ سقالبة/ صقاليب	مصطلحات تمييزية يطلقها بعض سكان المحافظات الجنوبية على آخرين ضمن الإطار الجغرافي الجنوبي
أصحاب الهضبة/ أصحاب مطلع/ أصحاب منزل	مصطلحات تمييزية على أساس الانتماء الجغرافي، يستخدمها بعض سكان المحافظات الشمالية، ضد آخرين من ذات الإطار
إخونج/ إخونجي	تطلق على أتباع «حزب الإصلاح» وأحيانا تستخدم ضد من ليس لهم علاقة بالحزب
عفاشي/ عفافيش/ دنق	كلمات ازدرائية تُطلق على أنصار الرئيس السابق علي عبد الله صالح
زنبيل/ عكفي	تطلق على المؤيدين لـ «جماعة الحوثي» من القبائل

في تقرير لـ موقع «المشاهد» (بتاريخ فبراير 2022) أورد الصحفي «توفيق الجند» نماذج لـ «مواد» إعلامية -تضمن بعضها مصطلحات ازدرائية- وصفها بأنها موجهة مناطقيا ومشيطنة لـ الآخر، والتي تصب في مجرى تحفيز الصراعات وسحبها من المستوى السياسي القابل للتحكم، إلى المستوى الاجتماعي الأوسع والأخطر والمنفلت أيضا.

وبحسب استبيان أعدته دكة (منصة معنية بمكافحة خطاب الكراهية) في منتصف أغسطس 2021، بمشاركة 246 شخصًا، قال 75.6% من المستجيبين: إن الألفاظ العنصرية هي أكثر أشكال العنف وخطاب الكراهية انتشارًا، وقال 63.8% إن التصرفات والألفاظ المناطقية هي أكثر أشكال العنف وخطاب الكراهية انتشارًا، بينما أجاب 41.9% بأن الشتم هو أبرز مظاهر وأشكال العنف وخطاب الكراهية.

يشار إلى أن «مختبر تكنولوجيا السلام» (مؤسسة أمريكية تهدف إلى الحد من النزاعات باستخدام التكنولوجيا) أصدر في فبراير 2022 «معجم مصطلحات خطاب الكراهية» لفهم ديناميكيات الصراع في اليمن، بالشراكة مع «مبادرة مسار السلام» وشركة «تحولات التنمية» Development Transformations (المعنية بتقديم خدمات في قطاع التنمية الدولية).

خطاب الكراهية وحرية التعبير

عادة ما يتم الخلط بين الكلام الذي يثير الحساسيات ويروج للكراهية، والكلام الذي يندرج ضمن "حرية الرأي والتعبير"، وهو ما يصعِّب من مهمة التصدي لخطاب الكراهية، علاوة على ذلك، فإن الحكومات تبرر قمعها لـ "الرأي المعارض" بأنه خطاب يحض على الكراهية، ويهدد السلم المجتمعي، وبالتالي، يتوجب التمييز والفصل بين ما يعد خطاب كراهية، وما يدخل في سياق حرية التعبير.

تنطوي حرية التعبير على بناء المعرفة من خلال تبادل الأفكار والآراء. فإنشاء مساحة للنقاش المفتوح والتحاور يسمح لنا بتكوين فهم لبعضنا البعض وإدراك قيمة الأمور المشتركة التي تجمعنا وتلك التي تميزنا وتجعلنا مختلفين عن بعضنا البعض. وفي الوقت نفسه، يستخدم البعض حقه في حرية التعبير للترويج لمعلومات خاطئة حول مجموعة ما ولإثارة عدم الثقة وسوء التفاهم، وذلك من شأنه أن يؤدي إلى التمييز والعنف. وقد يحصد هذا الخطاب للأسف شعبية كبيرة. فهو يقدم عادة تفسيرات وحلول بسيطة لمشاكل معقدة؛ أي يمنح الناس هدفًا سهلاً لإلقاء اللوم عليه والشعور بالخوف منه. كذلك يمكن لهذا الخطاب أن يمنح شعورًا بالأمان والتضامن داخل مجموعة مهيمنة حيث يتم تعزيز مشاعر البغض والأحقية المشتركة. طبقا لـ "مشروع تحدي الكراهية" وهو أحد مشاريع "منظمة المادة 19".

يعتقد منصور القدسي، أستاذ الإعلام في جامعة الحديدة، في حديث مع منصة "خيوط" (بتاريخ يونيو 2022) أن هناك إشكالية لدى الإعلاميين اليمنيين، حيث لا يُفرَّق بين حرية الرأي والتعبير وبين خطاب الكراهية التي ميزته القوانين الدولية؛ الرأي هو أن توصل الحقيقة للجمهور، ويمكن أن يُبدَى رأي، لكن لا يحق لصحفي أن يخلط ما بين الحقيقة ورأيه ويحاول أن يوظفها لتحريض لصالح طرف ضد طرف وشيطنة الآخر، كما هو حاصل الآن في وسائل الإعلام الموالية لأطراف النزاع.

في أغلب الديمقراطيات لا يعتبر خطاب الكراهية ضربًا من ضروب حرية الرأي والتعبير التي تحميها القوانين، كما أنه لا يأخذ شكلاً معينا وهو الكلام المباشر الواضح، فقد يكون بالتصرف أو الإيحاء أو الكتابة أو حتى الإشارة. بإمكاننا أن نفرق بين حرية التعبير والرأي من جهة وبين خطاب الكراهية من جهة أخرى من

خلال الإجابة على أسئلة مثل: ما الذي يمكن أن يترتب على هذا الخطاب من آثار وأفعال؟، من الذي يقدم هذا الخطاب، وما تأثيره، وفيمن يؤثر، وما حدود هذا التأثير؟، بحسب تقرير أعدته الباحثة بلقيس علوان لـ صحيفة اليمني الأمريكي - مايو 2022

يتموقع خطاب الكراهية على الإنترنت في نقطة التقاطع بين عدة توترات: فهو تعبير عن نزاع بين مختلف المجموعات داخل وعبر المجموعات، كما أنه مثال حي عن كيف يمكن للتكنولوجيات ذات القدرات التحويلية، على غرار الإنترنت أن تحمل في طياتها فرصا وتحديات في آن واحد؛ وتفترض خلق توازن معقد بين الحقوق والمبادئ الإنسانية بما فيها حرية التعبير والدفاع على الكرامة الإنسانية. منظمة اليونسكو - 2015.

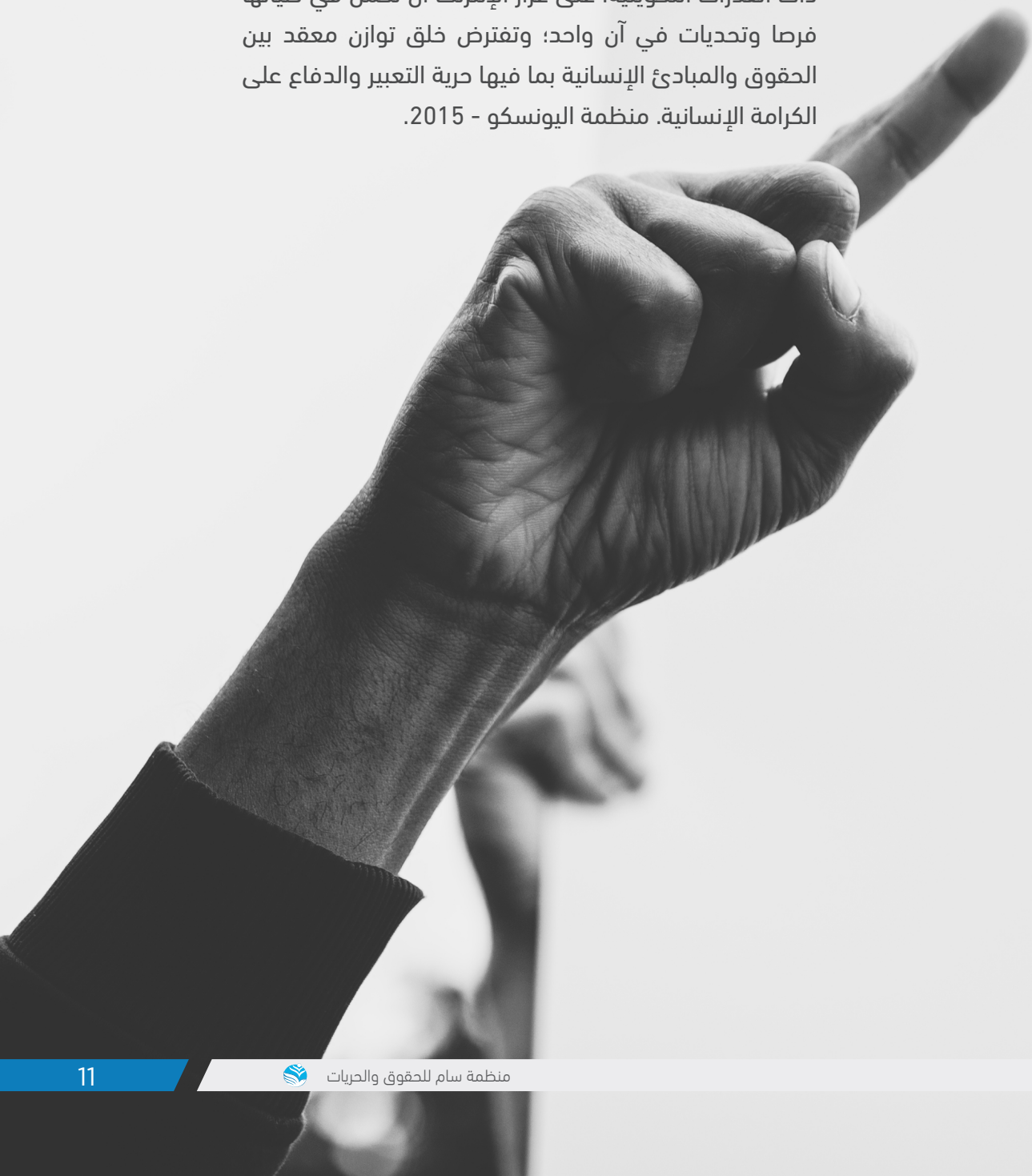

وسائل التواصل الاجتماعي وانتشار الكراهية

يمثل البقاء النسبي للمحتوى عبر الإنترنت مشكلة عندما يمكن للخطاب البغيض أن يطفو على السطح و يعيد اكتساب الشعبية بمرور الوقت. وفي مثل هذا السياق، يعد فهم ديناميكية خطاب الكراهية ومراقبتها عبر المجتمعات والأنظمة الأساسية المتنوعة على الإنترنت أمرًا أساسيًا لتشكيل استجابات جديدة؛ لكن الجهود غالبًا ما تتعطل نظرًا للنطاق الهائل للظاهرة وتنوعها، والقيود التكنولوجية الحالية لأنظمة المراقبة الآلية وغموض الشركات عبر الإنترنت. بحسب الأمم المتحدة.

تخاطر وسائل التواصل الاجتماعي بإنشاء تسلسلات هرمية جديدة متجذرة في التناقضات، وغالبًا ما تخلق هذه الوسائل، حالة من العزلة، حيث يتفاعل العديد من المستخدمين في الغالب مع الأشخاص ذوي التفكير المماثل، مما يؤدي إلى تفاقم الاستقطاب في الروايات والانقسامات المجتمعية. ويمكن أن تكون أيضًا بيئة خصبة لوجهات النظر المتطرفة وخطاب الكراهية. صندوق استجابة بناء السلام - سبتمبر 2020. وعلى الرغم من "قيام فيسبوك، ويوتيوب، وتويتر، بتوظيف الآلاف من الوسطاء الجدد، أو "متخصصي بيانات تكامل موجز الأخبار"، كما يسميهم فيسبوك، لتصفية المحتوى الذي يعتبره مخالفًا لمعاييره، لكن الوسطاء غير متسقين، وهذا التناقض يضع مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي من الأقليات في وضع غير مؤاتٍ". كلية وارتون بجامعة بنسلفانيا - سبتمبر 2018.

إضافة إلى ذلك، فإن " الافتقار إلى الخبرة اللغوية المحلية والمعرفة الثقافية جعل من الصعب، إن لم يكن من المستحيل ، قمع الطائفية عبر الإنترنت وغيرها من أشكال المحتوى الضار الذي يستهدف الفئات الضعيفة المحلية، حيث حذرت وثيقة داخلية غير مؤرخة لشركة فيسبوك - بعنوان "فرص لإجراء تغييرات عالية التأثير على النظام العربي" - من عدم وجود أشخاص يتحدثون العربية اليمنية داخل فريق الإشراف على المحتوى حتى مع تصاعد الحرب الأهلية في ذلك البلد". وفي وثائق أخرى، اكتشف مهندسو الشركة أن أكثر من ثلاثة أرباع المحتوى باللغة العربية الذي تمت إزالته تلقائيًا من المنصة بدعوى الترويج للإرهاب قد تم تصنيفه بالخطأ على أنه مادة ضارة، ذلك أن خط الدفاع الأول لـ "فيسبوك في مكافحتها لخطاب الكراهية، يتمثل في خوارزميات معقدة تكتشف تلقائيًا وتزيل المواد الضارة". وفقا لـ تحقيق أعده الصحفي "مارك سكوت" لـ صحيفة "بوليتيكو" الأمريكية ونشر في أكتوبر 2021.

إن "عدم وجود مشاركة مباشرة وجهود لتجنب الأضرار غير المتصلة بالإنترنت من جانب شركات وسائل التواصل الاجتماعي لا ينبع فقط من حقيقة أنها غالبًا ما تكون معفاة من المسؤولية الثانوية فيما يتعلق بالمحتوى الذي تستضيفه، ولكن أيضًا من عدم وجود التزام مباشر باحترام حقوق الإنسان. ففي إطار القانون الدولي، تعد الجهات الفاعلة الحكومية هي الكيانات الوحيدة المسموح لها بأن تصبح أطرافاً في معاهدات حقوق الإنسان وبالتالي تخضع لالتزامات، في حين أن شركات وسائل التواصل الاجتماعي لا تقيدها الحاجة إلى حماية حقوق الإنسان. بحسب دراسة لـ مجلة مراجعة سياسة الإنترنت - يونيو 2021.

من يصب الزيت على نار الكراهية؟

طبقا لـ الاستبيان الذي أعدته "منصة دكة" -مصدر سابق- أجاب 71.5% من المشاركين بأن الأحزاب السياسية هي الجهة المسؤولة عن زيادة وانتشار خطاب الكراهية والمناطقية وانقسام المجتمع، فيما أرجع 65% السبب إلى وسائل الإعلام، و60.2% إلى وسائل التواصل الاجتماعي، فيما قال 53.3% أن رجال الدين هم السبب وراء زيادة مستوى خطاب الكراهية والمناطقية، بينما أرجع 13% السبب في ذلك إلى المنظمات العاملة في اليمن. وأجاب آخرون في إجابات منفصلة على أن للأسرة والثقافة والتنشئة الخاطئة وثقافة القبيلة والمجتمع مسؤولية ايضًا في زيادة خطاب الكراهية والمناطقية.

يقول منصور القدسي، أستاذ الإعلام في جامعة الحديدة، إن خطاب الكراهية جاء بسبب انتماءات وسائل الإعلام السياسية والمذهبية والطائفية، وتنامى خطاب الكراهية هذا بفعل النزاع المستمر في البلد، حيث استُخدم الإعلام كأداة لتأجيج حدة النزاع من قبل أطراف الحرب للنيل من بعضهم البعض بصورة مرعبة. خيوط (مصدر سابق).

وبحسب تقرير مرصد الحريات الإعلامية للعام 2021، فقد "تأثر الإعلام اليمني بصورة مباشرة جراء الحرب في اليمن حيث اتسم دوره في الآونة الأخيرة بأنه تحريضي، مؤجج، متحيز) مع بعض النماذج البسيطة التي كان أداؤها داعما للسلام والتعايش. وقد شهد الإعلام اليمني حالة من الاستقطاب من قبل أطراف الصراع في اليمن حيث تبق في أوقات كثيرة خطابا يحرض على الكراهية والتخوين وغياب الرأي المختلف. وتخضع العديد من وسائل الإعلام في اليمن لأطراف الصراع ما يجعلها تتمترس ضد بعضها البعض طبقا لاتجاه الأحداث في مسارح العمليات العسكرية المسلحة، ومع ارتفاع وتيرة الصراع المسلح ترتفع وتيرة الخطاب الإعلامي المؤجج والمحرض أيضا حيث تحولت وسائل الإعلام المملوكة لأطراف الصراع إلى وسائل تعبئة وتحشيد ما يساهم في إطالة أمد الحرب وتعقيد المشهد".

في حديث إلى "المعهد اليمني لحرية الإعلام" (ديسمبر 2021) يتهم الكاتب والصحفي "علي السقاف الأحزاب السياسية ببث ثقافة الكراهية في المجتمع، مشيراً إلى أن الإعلام كان له دور بارز في تغذية الصراع الأهلي، ويرى السقاف أن الآلات الإعلامية للأحزاب مارست التحريض "بشكل سافر لشيطنة خصومها" معتبراً أن بعض هذه المنابر الحزبية " دعت بوضوح إلى ضرورة اجتثاث خصومها السياسيين من أحزاب وأشخاص، تحت دعاوى وافتراءات بعيدة عن الحقيقة".

وتضيف الدكتورة "سامية الأغبري"، رئيس قسم الصحافة بكلية الإعلام، جامعة صنعاء" -لـ ذات المصدر- أمثلةً لبيئة الكراهية والعنف التي يعد الإعلام انعكاساً لها، فالمؤسسات الدينية "خطابها يدعم استخدام العنف والكراهية للآخر ومواجهته بقوة السلاح عبر منابر الجوامع"، والمؤسسات التعليمية "تؤسس لثقافة العنف والكراهية سواء من خلال مناهجها التعليمية أو طرق وأساليب التدريس" فيما الأخطر برأيها أن خطاب القادة السياسيين والعسكريين والأحزاب والمنظمات لا يخلو من نبرة العنف والكراهية للآخر. وحتى على المستوى الشعبي ينعكس "خطاب الكراهية والعنف" على الإعلام بوسائله المختلفة".

الصحفي "طه صالح" يرى أن "الحرب أنتجت خطاب الكراهية لم يكن متواجداً قبلها، حيث أدت الحرب إلى انقسام فئات الشعب، كل جزاء يناصر طرف من الأطراف، وكما أن وسائل التواصل الاجتماعي أصبحت بيئة خصبة لانتشار الكراهية والتحريض المتبادل بين الجميع، يومياً تعج الصفحات مواقع التواصل بخطابات الكراهية، وحالة الاستقطاب السياسي هو أحد أبرز أسباب انتشار الكراهية إذ أصبح الوسط الإعلامي يمثل توجهات محدد لها أهداف سياسية وتستخدم هذه التوجهات خطاب الكراهية لمحاولة السيطرة على فئات محددة والنيل من الفئات الأخرى. "يمن مونيتور" - ديسمبر 2020.

تبعات خطاب الكراهية

لعب خطاب الكراهية دورا محوريا في تعميق الانقسام وبروز حالة من التنافر الشديد بين أطراف الصراع في اليمن، علاوة على أنه أفضى إلى ارتكاب أعمال عنف، وفتت النسيج الاجتماعي، كما أسهم في إطالة أمد الحرب.

المحامي والناشط السياسي "ياسر المليكي" في حديث إلى "يمن مونيتور" (بتاريخ ديسمبر 2020) يرى أن "خطاب الكراهية كان له دور كبير في الوصول بالأوضاع اليمنية إلى هذا المستوى من الاحتقان وتفكك المجتمع، فإن لم يكن خطاب الكراهية سبب للنزاعات فهو أكبر عامل مساهم في تأجيجها وزيادة اشتعالها"، ويستطرد "المليكي": "يكاد ذلك الخطاب أن يعمي أطراف أي نزاع من الانصات للسلم أو الجلوس على مائدة الحوار، وذلك ما يشحن الأطراف بالتوتر وعدم الخضوع وزيادة التحريض، سواء في وسائل الإعلام أو على منصات التواصل، وساهم في هذا الاحتقان الذي نراه مثلاً في تعز أو المحافظات الجنوبية، أو بين المكونات السياسية والاجتماعية".

وتضيف الباحثة بلقيس علوان لـ "صحيفة اليمني الأمريكي" (مايو 2022) أن "خطاب الكراهية يمكن أن يؤدي إلى عواقب عاطفية وعقلية وجسدية سلبية، قد تشمل تدني قيمة الذات، والقلق، والخوف وحتى إيذاء النفس أو الانتحار، لكنه في النطاقات الأوسع يؤدي إلى الصراع والحروب ويذكيها ويعمل على استمرارها وتصاعد حدتها، كما تكمن خطورة خطاب الكراهية في قدرته على تجييش مخاطبيه ضد أفراد أو جماعات باستغلال حالات الضعف والهشاشة الاجتماعية التي يكونون عليها في الغالب، وكذا قدرته على تحويل التوصيفات الزائفة إلى يقينيات من خلال تشويه سمعتهم والتشهير بهم".

وبحسب الأكاديمي "القدسي"، فإن خطاب الكراهية سيقضي على فئات ومكونات، وسيودي التحريض الجهوي بحياة الأفراد والأقليات، إن لم تتم محاكمة مروجي هذا الخطاب، لذا -وفق حديثه- يجب محاسبة القائمين على التحريض حتى لا تصبح اليمن كدول، مثل رواندا التي قتل فيها مليون شخص بسبب خطاب الكراهية التي تبنته وسائل الإعلام. ويضيف بالقول: "ستصل أطراف النزاع إلى تسوية سياسية، لكن أنصار أطراف النزاع الذين تم تعبئتهم تعبئة خاطئة من الصعب إقناعهم بتقبل الآخر، إذ أن أطراف النزاع -كما يؤكد القدسي- ستجمعهم مصالحهم وفق تسوية سياسية، بينما أفراد المجتمع سيكونون ضحية التحريض الذي تقوم به وسائل الإعلام التابعة لهذه الأطراف. خيوط (مصدر سابق).

إجراءات مكافحة خطاب الكراهية

يرى سكرتير لجنة الحريات بنقابة الصحفيين اليمنيين أشرف الريفي، في حديث إلى "منصة" - فبراير 2022. أن المسؤولية الاخلاقية لوسائل الإعلام تفرض عليها مراعاة المصلحة العامة للبلد، وجوهر هذه المصلحة هو السلام الذي تتحقق على ضوئه بقية المصالح. ويضيف الريفي أن على الإعلام دوراً هاماً في بناء السلام من خلال توجيه خطاب ملتزم ومهني، والبحث عن المشتركات بين الأطراف المختلفة، والتركيز على القضايا الانسانية، والابتعاد عن اثارة النعرات وتوسيع هوة الخلافات.

وانطلاقاً من دور الإعلام في بناء السلام، يجمع مختصون على أهمية إدراج السياسات الإعلامية ضمن أجندة المفاوضات السياسية الجارية في اليمن برعاية دولية، وأن تشمل مساعي المبعوث الأممي إلى اليمن حث الفرقاء على ترشيد الخطاب الإعلامي كمقدمة لتسويات أعم وأشمل، على اعتبار أن الكلمة هي الرصاصة الأولى لاندلاع العنف والمغذي الأبرز لاستمراره، بالإضافة إلى ذلك، تبرز حاجة المشهد الإعلامي في اليمن لميثاق شرف لتعزيز صحافة السلام والمساهمة في تخفيف حدة الحرب المشتعلة في البلد. وفق تقرير لـ "منصة" - فبراير 2022.

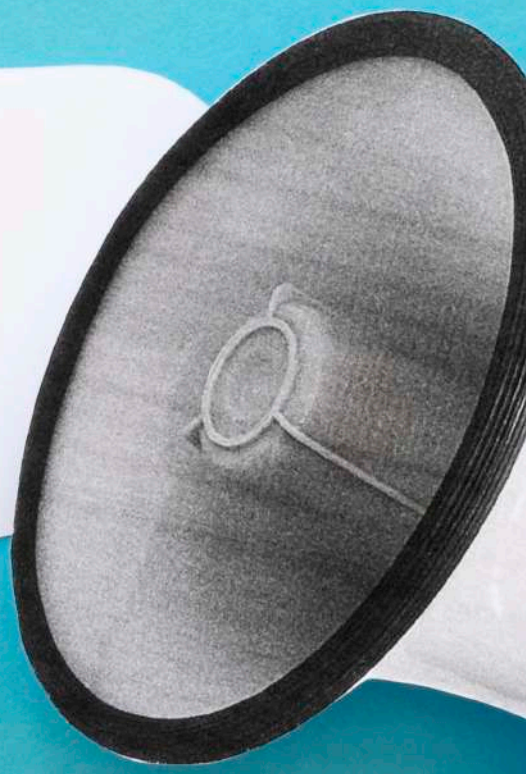

ويرى خبراء في مجال الاتصال والإعلام، ضرورة وجود مرصد يتخصص برصد كافة أشكال خطاب الكراهية التي تروج له الوسائل التابعة لأطراف النزاع، إذ إن هناك معايير دولية يتوجب احترامها واتباعها لضبط الخطاب الإعلامي ليتبع في هذه الظروف التي يعيشها اليمن، نهج صحافة السلام بدلًا عن العنف والكراهية.كما يتطلب الأمر تكاتف المجتمع ومنظمات المجتمع المدني وقادة الرأي والنخب الثقافية للتصدي لخطاب الكراهية، ومواجهة كل ما من شأنه إثارة وتغذية العنف وتفتيت النسيج الاجتماعي. خيوط (مصدر سابق).

الصحفي "عادل عبدالمغني" وهو المدير التنفيذي لـ "مؤسسة منصة للإعلام والدراسات التنموية"قال: إنّ على الإعلام في هذه الظروف الصعبة مهمة كبيرة في بناء السلام وإرساء أسسه، وهذا الأمر يبدأ من الإقلاع عن خطاب الكراهية والتحريض، وإحلال الصحافة الحساسة للنزاعات في التغطيات الإعلامية بدلًا من التخندق وراء أطراف الصراع... ويؤكد "عبد المغني" في حديث مع "شبكة الصحفيين الدوليين" (بتاريخ يونيو 2021) على ضرورة تعزيز حضور صحافة السلام لتتحول إلى مناهج دراسية لطلاب كليات ومعاهد الإعلام في الجامعات اليمنية، وعقد مزيد من اللقاءات التشاورية وورش العمل لقيادات وسائل الإعلام اليمنية، وتبني مبادئ أخلاقية تجرّم خطاب الكراهية، وتتبنى خطابات إيجابية تبحث عن الحلول الممكنة لإحلال السلام بدلًا من الاستمرار في إذكاء الصراع وتأجيج العنف".

وبهدف تعزيز قيم الحوار والتعايش والسلام، ونبذ خطاب الكراهية أصدرت "مؤسسة منصة للإعلام"، بالشراكة مع "منظمة اليونسكو" و"البرنامج الدولي لتنمية الاتصال" (في ديسمبر 2019) "إعلان مواجهة خطاب الكراهية والتحريض على العنف" وتم إقرار الإعلان عقب لقاءات تشاورية وورش عمل ضمت قيادات عدد من وسائل الإعلام اليمنية المختلفة وناشطين في وسائل التواصل الاجتماعي في كل من صنعاء وعدن. ويدعو الإعلان إلى الإلتزام بالمهنية وأخلاقيات العمل الصحفي في كل التناولات الإعلامية وترسيخ قيم الحرية والتنوع والتعدد، بالإضافة إلى تجنب الإساءة لأي فئة من فئات المجتمع، والابتعاد عن كل ما يغذي ويبث ثقافة الكراهية والعنف، ونبذ كل دعاوى التحيز والتمييز والتعصب.

يمكن القول بأن وجود قانون ينظم الجرائم الإلكترونية، عموما، يعد خطوة مهمة - مع ما يكتنفها من محاذير ومخاوف- للتخفيف من حدة الانتهاكات التي تحدث على الفضاء الرقمي، بما فيها "خطاب الكراهية" و"التحريض"، وفي هذا الصدد يعتبر المحامي "ياسر المليكي" أن وجود قانون يحكم التجاوز والاستخدام الخاطئ، أصبح أمرا ملحا وضرورة، مع مراعاة الحريات الفردية والعامة من أي اعتداء عليها أثناء إنشاء القانون. منصتي 30" (مصدر سابق).

الخاتمة

ثمة صلة وثيقة بين خطاب الكراهية الذي يُبث عبر الفضاء الإلكتروني، وبين العنف الذي يمارس في الواقع، ذلك أن كثيرا من السلوكيات العدائية والتصرفات التمييزية التي تستهدف بعض الجماعات/الأفراد؛ جاءت نتيجة ضغائن وأحقاد متراكمة أُذكيت بفعل خطاب الكراهية.

يمثل خطاب الكراهية تهديدا حقيقيا للتعايش والاستقرار الاجتماعي، وهو ما يحتم على جميع الأطياف مواجهته والتصدي له بكافة السبل، انطلاقا من الرأي القائل: "كلما استطعنا تقويض خطاب الكراهية بالكلمات الودودة والحجج المنطقية وقول الحقيقة، كلما بدأ خطاب الكراهية يفقد قوته".

وبتعبير الأمين العام للأمم المتحدة "أنطونيو غوتيريش": "تشكل الكراهية خطرًا على الجميع، لذا؛ فإن محاربتها يجب أن تكون مهمة للجميع".

سام
للحقوق والحريات

خطاب الكراهية في البيئة الرقمية..
التشخيص والمعالجات

www.samrl.org
info@samrl.org

September 2022